مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (22) – العدد الثاني – إبريل 2021

السياسة الخارجية الكويتية من البقاء السياسي إلى التجديد

Kuwaiti foreign policy from political survival to renewal

الباحثة/ سعاد بردي السعيدي
مرشح للماجستير
كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم العلوم السياسية

إشراف

ا.م. د. أشرف سنجر
أستاذ العلوم السياسية جامعة بورسعيد

ا.د. عبدالله هديه
رئيس قسم العلوم السياسية جامعة بور سعيد

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

الملخص

هدف الدراسة إلى التعرف على واقع السياسة الخارجية الكويتية بين البقاء السياسي والتجدد والفعالية في ظل بيئة الثابت فيها تغير الأحوال وتبدل التحالفات والعلاقات، وقد دأبت الدراسة إلى معالجة واقع السياسة الخارجية الكويتية من البقاء السياسي والحفاظ على الذات إلى التجديد والفعالية السياسية على المستوى الإقليمي والدولي، وقد استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل الظاهرة قيد الدراسة ومعالجتها من كافة جوانبها. وفي إطار ذلك قسمت الدراسة إلى:

- **مقدمة**
- **المحور الأول: السياسة الخارجية (المفهوم والأدوات)**
- **المحور الثاني: السياسة الخارجية الكويتية (الأهداف والأدوات)**
- **المحور الثالث: مراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية**
- **الخلاصة**

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية، الكويت، العلاقات الخارجية

Abstract

The aim of the study is to identify the reality of Kuwaiti foreign policy between political survival, renewal and effectiveness in light of a stable environment in which conditions change and alliances and relations change. The study has consistently addressed the reality of Kuwaiti foreign policy from political survival and self-preservation to renewal and political effectiveness at the regional and international level. The study was based on the descriptive and analytical approach in describing and analyzing the phenomenon under study and treating it in all its aspects. Within this framework, the study was divided into:

- **an introduction**
- **The first axis: foreign policy (concept and tools)**
- **The second axis: Kuwaiti foreign policy (goals and tools)**
- **The third axis: the stages of development of Kuwaiti foreign policy**
- **Conclusion**

Key words: foreign policy, Kuwait, foreign relations

مقدمة

تعتبر مملكة الكويت من الدول المتميزة في سياستها الخارجية، والتي مرت بمراحل مختلفة ومتباينة، ذلك في ظل ظروف بيئة إقليمية متغيرة، تحكمها الصراعات المستمرة بين دول المنطقة، ومخاطر محدثة بالمملكة في ظل أطماع بعض الدول المجاورة في الكويت، في ظل خصوصية المملكة بصغر حجم مساحتها وانخفاض عدد سكانها مقارنة بالدول الأخرى.

ذلك فرض على الكويت اتباع سياسة متزنة ومحكومة بالكثير من العقلانية بعيداً عن الدخول في أي معتركات سياسية أو أي دائرة من دوائر الصراع القائم في المنطقة والبقاء كطرف محايد وعلى مسافة واحدة من الجميع، حفاظاً على أمن وسلامة المملكة من أي خطر أو عدوان قد يهدد سلامة ووحدة أراضيها.

إشكالية الدراسة

حددت الدراسة الإشكالية التي تعالجها في توضيح واقع السياسة الخارجية الكويتية من البقاء السياسي والحفاظ على الذات إلى التجديد والفعالية السياسية على المستوى الإقليمي والدولي.

هدف الدراسة

يكمن هدف الدراسة في التعرف على واقع السياسة الخارجية الكويتية بين البقاء السياسي والتجدد والفعالية في ظل بيئة الثابت فيها تغير الأحوال وتبدل التحالفات والعلاقات.

تقسيمات الدراسة

في إطار ذلك قسمت الدراسة إلى:

- مقدمة
- المحور الأول: السياسة الخارجية (المفهوم والأدوات)
  أولاً: مفهوم السياسة الخارجية
  ثانياً: أدوات السياسة الخارجية
- المحور الثاني: السياسة الخارجية الكويتية (الأهداف والأدوات)
  أولاً: أهداف السياسة الخارجية الكويتية
  ثانياً: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية
- المحور الثالث: مراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية
  المرحلة الأول: الدفاع عن الوطن والبقاء السياسي:
  المرحلة الثانية: المرحلة البرغماتية والمنهاج العملي (1963 – 1979):

المرحلة الثالثة: التذبذب وعدم الثبات

المرحلة الرابعة: مرحلة الغزو العراقي (التذبذب وعدم وضوح الرؤية 1990-1995م):

المرحلة الخامسة: التأهيل والتجديد:

- **الخلاصة**

- **المحور الأول: السياسة الخارجية (المفهوم والأدوات)**

تعتبر السياسة الخارجية هي الواجهة التي تطل بها الدول في علاقتها مع الدول والمنظمات الدولية، وتبين القرار السياسي للدول تجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وتحالفاتها وعلاقتها الخاصة الخارجية وتعاونها الدولي، وهي بذلك تشكل بوابة لتحقيق مصالح الدولة القومية وأهدافها العامة.

وتلعب العديد من العوامل والمحددات داخل الدولة وخارجية دوراً في تحديد ماهية السياسة الخارجية التي يجب أن تتبعها الدولة في ظل الظروف الإقليمية المحيطة وعدد الفواعل في هذا الإقليم، وقدراتهم من حيث المساحة وعدد السكان والقدرات الاقتصادية وتحالفاتهم الدولية، كما يؤثر في سياسة الدول طبيعة هيكيلية النسق الدولي أو البنيان الدولي، وتوجهات الفاعلين فيه.

وتوظف الدول عادة العديد من الأدوات الدبلوماسية في سبيل تحقيق أهدافها العامة ومصالحها القومية، وتتعدد أدوات أو وسائل الدبلوماسية كالدبلوماسية الاقتصادية والسياسية والإعلامية وغيرها من الأدوات التي تستخدمها الدول بالترغيب أو الترهيب.

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية – بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية و السياسة الخارجية – أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يعطي من الناحية النظرية إطاراً منهجياً ومعرفياً لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد واختلاف التعاريف باختلاف المفكرين واختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها، ولعل سبب الاختلاف والتمايز بين تعريف وآخر يعود إلى ديناميكية ظاهرة السياسة الخارجية بحد ذاتها واختلافها من دولة إلى أخرى بسبب عدة اعتبارات أهمها(الحواسني، 2018، ص-12-13):

– تُوجه السياسة الخارجية بطبيعة الحال نحو البيئة الخارجية، وهذه البيئة تتسم بالتغيير المستمر بطبيعتها وبالتالي ستتسم السياسة الخارجية بالتغيير.

– إن مكانة الدولة في بنية النظام الدولي تعكس أهدافها وطموحاتها في المحيط الخارجي، والدول تحاول تحقيق أهدافها عبر السياسة الخارجية التي ستختلف بطبيعة الحال بين دولة وأخرى بسبب اختلاف مكانة وطموح الدولة.

- أن السياسة الخارجية لدولة من الدول؛ هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل؛ منها الدائمة أو المؤقتة، ومنها المعنوية أو المادية، ومنها الأساسية أو الثانوية ومنها الداخلية أو الخارجية، وفي أغلب الأحوال يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل فيها هذه العوامل.
- قد تتبع دولة ما سياسات خارجية مختلفة في وقت واحد، كاتباع سياسة خارجية داعمة لبلد ما وسياسة خارجية مناهضة أو نائية بالنفس تجاه بلد آخر، أو إتباع سياسة خارجية علنية وأخرى ضامرة خفية وهي محور التركيز الفعلي في دراسة نظرية السياسة الخارجية.

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية

تعددت تعريفات السياسة الخارجية حسب حقول المعرفة المختلفة التي تم التعريف من خلالها ما بين علم السياسة والاقتصاد والتاريخ، ولا تكاد تتفق التعاريف المختلفة حول تعريف علمي محدد لمفهوم السياسة الخارجية، ودون الخوض كثيراً في الصعوبات التي تواجه تعريف السياسة الخارجية، ستبين الدراسة مجموعة من التعاريف التي تناولت وعرفت مفهوم السياسة الخارجية.

قدم بطرس غالي وآخرون تعريفاً للسياسة الخارجية على أنها: "مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدول وسلوكياتها الوطنية، وحماية أمنها وسلامتها"(غالي، وآخرون، 1984، ص351). أما جوزيف فرانكول فنظر لسياسة الخارجية بأنها: "مجموعة معاملات الدولة مع العالم الخارجي، وهذا لا يعني مجموعة الوثائق الرسمية فقط، إنها تحوي كذلك القرارات والتصرفات مع الدول الأخرى"(الدومة، 2006، ص111).

ينظر لها على أنها: "مجموعة النوايا التي تدفع الدول إلى نمط معين من السلوك، أو هي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول"(الرمضاني، 1991، ص25-26).

ويقدم كلا من بلانو وأولتون تعريفاً للسياسة الخارجية بأنها عبارة عن منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية(سليم، 1998، ص10)، وهذا يعكس مدى ارتكاز السياسة الخارجية على عنصري التخطيط والمصلحة الوطنية لأي دولة اتجاه الدول الأخرى لتحقيق أهدافها ومصالحها.

وهنالك اتجاه يعرف السياسة الخارجية معتمداً على البعد الاستراتيجي والأمني، ويرى أن السياسة الخارجية في عموميتها تقوم على التحديد الدقيق لمنظومة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية والاستراتيجية التي تعمل الدولة على تحقيقها في المدى القريب والبعيد من

أجل تنظيم الفائدة والمنفعة والمردود القومي في ظل ظروف موضوعية محلية وإقليمية وعالمية محددة(سليمان، 2010، ص174).

وينظر للسياسة الخارجية على أنها مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة، ويمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف، لتكون السياسة الخارجية عبارة عن كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي(الهقيش، 2012، ص19).

وبحسب مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، فالسياسة الخارجية هي: "مجموعة الأهداف السياسية التي توضح كيف أن هذا البلد سوف يتفاعل مع سائر بلدان العالم وهي تصمم لمساعدة الدول على حماية مصالحها الوطنية وأمنها القومي وخدمة الأهداف الإيديولوجية والازدهار الاقتصادي، وتحدث نتيجة التعاون السلمي مع الدول الأخرى، أو خلال العنف والحروب والاستغلال"(دايخة، 2009، ص26-27).

إن مجمل التعاريف التي تناولت مفهوم السياسة الخارجية تنقسم إلى ثلاث مجموعات(الحواسني، 2018، ص15-16):

المجموعة الأولى: ترى بأن نظام السياسة الخارجية هو في الواقع نظام تابع للنظام الدولي، وعليه فإن السياسة الخارجية ما هي سوى رد فعل نظام تابع على النظام السياسي الدولي الأساسي.

المجموعة الثانية: تلك التي تجعل من نظام السياسة الخارجية كمستوى للتحليل، فهي تحاول الربط بين مخرجات سلوك نظام السياسة الخارجية بالمدخلات التي تأتيه من المحيطين الداخلي والخارجي للدولة، فتحاول تفسير أسباب سلوك السياسة الخارجية انطلاقاً من الفكرة التي ترى أن عمليات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تحدث داخل عملية التحويل التي تجمع كل المدخلات سواء كانت خارجية أو داخلية، أي أنها تنشأ نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والأعراف الدولية.

المجموعة الثالثة: وتتمثل في النموذج البيروقراطي، حيث حصرت السياسة الخارجية بالدولة وركزت على جانب واحد من المؤثرات على السياسة الخارجية تكون بيد الحكومة، أو أصحاب القرار.

ووفقاً لما سبق، يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها مجموعة من السياسات والنشاطات التي تمارسها الدول من أجل تحقيق مصالحها الوطنية الخاصة تجاه الوحدات الدولية الأخرى دولاً كانت أم مؤسسات دولية، والتي تحدد بناء على تخطيط مسبق بقصد تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات المرجوة.

ثانياً: أدوات السياسة الخارجية:

يقصد بأدوات السياسة الخارجية، الوسائل التي تستخدم لتنفيذ وتحقيق أهداف وخطط السياسة الخارجية لأية وحدة دولية، فالهدف يتطلب استعمال العديد من الأدوات اللازمة لتنفيذه وترجمته إلى سلوك ملموس على أرض الواقع، وأهمية أدوات السياسة الخارجية لا تنبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف، ولكن أيضاً من كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية ومحدداً لسمات ومعالم تلك السياسة، ذلك أن توافر وتعدد الأدوات للسياسة الخارجية يعطي مجالاً لاستعمال تلك الأدوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتنقسم وسائل وأدوات السياسة الخارجية إلى خمس أدوات محددة هي(الحمداني، 2010، ص49):

- الأداة الدبلوماسية: تعتبر الدبلوماسية من أقدم وسائل تنفيذ السياسية الخارجية والتي تعهد لوزارة الخارجية، وتساعد على إدارة المفاوضات، فالدبلوماسية يستخدمها اللاعبون الدوليون إما كأداة قائمة بذاتها أو كوسيلة لإشعار الأطراف الأخرى باستخدام أدوات أخرى أو التهديد بها، وهذا ما جعل الدبلوماسية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية تتغير مع مرور الزمن لاسيما في ظل متغيرات النظام الدولي المعاصر(Baylis, Smith, 2004, p326)، وتضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الدول الأخرى، والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتها في خارج الدولة وتنظيم تعاملها مع الأجانب، وتقوم الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي(سليم، 1998، ص91).
- الأداة الاقتصادية: تعتمد قدرة الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية على قوتها الاقتصادية، فالمحافظة على وجود مؤسسة عسكرية فعالة وقوية ومتابعة النفوذ السياسي الخارجي يعتمد على قوة اقتصاد الدولة(كانتور، 1989، ص269)، وتشمل الإمكانيات الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق أهدافها الخارجية، وقد عرف الدكتور إسماعيل مقلد الأداة الاقتصادية بأنها : "المقدرة الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهداف السياسة الخارجية سواء انصرفت هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدعائية"(مقلد، 2010، ص473).

وتشتمل هذه الأداة على شقين، الأول: يشمل المساعدات والمنح والقروض الميسرة، وتأتي في إطار العلاقات بين الدول بهدف التأثير على الدول المتلقية وقراراتها السياسية وتوجيهها بما يخدم أهداف ومصالح الدول المانحة، أما الشق الثاني في هذه الأداة فيتضمن عدة إجراءات أهمها

التعرفة الجمركية، حيث تقوم الدولة بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة من دولة ما والمقاطعة الاقتصادية، تتم هذه الخطوة عن طريق امتناع الدولة عن شراء السلع التي تنتجها دولة معينة، والحظر الاقتصادي حيث يؤدي إلى توقف التعامل التجاري سواء على مستوى الصادرات أو الواردات مع الدولة المستهدفة أو يكون نظام الحصص من خلال تحديد كمية السلع المستوردة من الخارج وللحد من تدفقها داخل الدولة، أيضاً التجميد، وقطع المعونات أو فرض القيود المالية التجارية على العلاقات الاقتصادية بين الدولتين(أبو غنيم، 2013، ص473).

- الأداة العسكرية: يعد هذا العامل رئيساً في تقدير القوة الفعالة للدولة، وبالتالي رئيساً في التأثير على نوعية قرارها السياسي الخارجي، فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنباً إلى جنب، لأن اللجوء إلى القوى كأسلوب متمم للدبلوماسية هو ضمن مظاهر التي اتصفت بها العملية السياسة دوماً، فهي أداة للترهيب والتهديد للتأثير في سلوك الدول الأخرى(نصرات، 1995، ص23).
- الأداة الرمزية: وهي عبارة عن مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، وتشمل الوسائل الدعائية والثقافية، وتهدف إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى، وتستخدم الدول أحدث وسائل الاتصال الجماهيري من صحافة وإذاعة وقنوات فضائية للتأثير في الرأي العام الخارجي وتشكيل اتجاهاته، أو تغييرها ومن ثم جهل هذا التأثير وسيلة للضغط على الوحدات الدولية أو صناع القرار فيها في المواقف والقضايا التي تمس مصالح الدولة التي تقوم بالحملة الدعائية، وتتركز الوسائل الثقافية على توظيف النتاج الثقافي والتراث الشعبي للتأثير على الدول الأخرى، وتبرز أهمية هذه الوسائل في أنها توفر المناخ المناسب للتأثير السياسي، فالدول التي تنجح في إبراز وجودها الثقافي في دول أخرى، لاشك بأنها لا تجد صعوبة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في تلك الدول، إذ أن التأثير الثقافي يخلق نوعاً من كسب الولاء سواء من طرف النخبة الحاكمة أو من طرف الرأي العام(أبو غنيم، 2013، ص52-53).
- الأداة الإعلامية: لم تكن السياسة الخارجية في الماضي تقيم أي وزن أو اعتبار لوسائل الإعلام وذلك لأن الدبلوماسية كانت سرية غير مكشوفة ولأن الشعوب لم تكن تهتم بالشؤون الدولية، لذلك كان التعاون الدولي يتم فيما بين المؤسسات الرسمية للدول ولكن مع التقدم الحاصل في وسائل الاتصال العالمية وانتقال الدبلوماسية من السرية إلى العلنية جعل وسائل الإعلام من الوسائل المهمة في نقل المصادر والتأثير في الشعوب بوسيلة فاعلة، فالأداة الإعلامية هي كل ما يتوفر للدولة من وسائل الإعلام ومدى فاعليتها وكفاءتها ومساهمتها في صناعة وتسويق وتحقيق

أهداف السياسة الخارجية للدولة، فمحتوى وسائل الإعلام يعد مصدراً من مصادر المعلومات التي تساهم في تقديم البدائل المتعلقة باتخاذ القرارات وصناعتها(المرجع السابق، ص35).

- **المحور الثاني: السياسة الخارجية الكويتية (الأهداف والأدوات ومراحل التطور)**

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الكويتية

تعتبر القوة والرفاهية والمكانة (الوضع)، هي المحدد والموجه للسياسة الخارجية، وهذه الأهداف لا تتغير أبدا، ولكن الذي يتغير هو عملية ترتيب الأولويات حسب المتغيرات الداخلية والخارجية(الغرايبة، 1998، ص2)، هذه الأهداف تسعى الكويت كباقي الدول في العالم إلى تحقيقها، لكن تبقى هناك جملة من الأهداف الأخرى والتي تتمثل في الأهداف التالية(الدويهيس، 1992، ص86-106):

1. حماية أمن الدولة وسيادتها واستقلالها.
2. حماية المصالح والقيم العربية والإسلامية والحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية وقضايا الأمة الإسلامية بشكل عام.
3. تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم دول العالم الفقيرة والنامية.
4. استثمار فوائد سياسة المشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة علاقات دولية واسعة تخدم قضايا الكويت الوطنية والإقليمية أولاً، ومصالح العالمين العربي والإسلامي ثانياً، من خلال ضمان وقوف الدول التي تساندها الكويت مادياً إلى جانبها في القضايا الوطنية فضلاً عن القضايا القومية.
5. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، ورفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.
6. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية.
7. ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالات الاضطراب وعجم الاستقرار.
8. تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الصعد المختلفة.
9. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية، واتخاذ جانب المعتدى عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم.

10. استغلال علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة العادلة خاصة القضية الفلسطينية.

إلى جانب تلك الأهداف، توجد مجموعة من الأهداف الموضوعية والعقيدية، تسعى السياسة الخارجية الكويتية إلى تحقيقها وهي(ربيع، 2005، ص373)(الدويهيس، 1998، ص15):

- دعم مسيرة التنمية بصورها المتعددة بوصفها أساساً جديداً من أسس السلام في العلاقات الدولية، بعيداً عن الوسائل العسكرية القديمة التي لطالما نجحت في فرض الاستسلام والخضوع لصالح قوى كبرى.
- التأكيد على الاختلاف الكيفي لهذا النمط الكويتي عن الأنماط الحديثة المعيبة التي اختبرتها شعوب العالم النامي على يد مؤسسات التمويل الدولية وبعض الدول الصناعية المتقدمة، ويكمن هذا الاختلاف في مبدأين أساسيين:

الأول: سياسي أخلاقي: وهود عدم اقتران المساهمات الكويتية بأية شروط مسبقة قد تهدد سيادة الدول المتلقية أو تمس كرامتها كما هو مألوف في المساعدات الدولية وربطها بشروط تعسفية مرهقة اقتصادياً وسياسياً.

الآخر: عدم الانحياز الذي أخذت به السياسة الخارجية الكويتية منذ استقلالها، أي توخي الاعتبارات الإنسانية بالدرجة الأولى في تلبية حاجات الدول الشقيقة والصديقة بغض النظر عن انتمائها أو توجهاتها أو أيدولوجياتها أو دينها.

- تعزيز إمكانات الاستثمار في الدول النامية التي تفتقر إلى عملات حرة لاستيراد السلع الرأسمالية وتوسيع الطاقة الإنتاجية والحد من البطالة ومواجهة الاختلالات الحادة في موازين المدفوعات وفتح فرص للتصدير لزيادة الدخل المحلي الإجمالي.
- مساعدة الدول المتلقية على تطوير مصادر الطاقة والمياه اللازمة للشرب واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة لتغطية الفجوة الغذائية خاصة الدول المكتظة بالسكان، وإنشاء شبكات الطرق والمواصلات والمرافق الحيوية، وتعزيز جهود التنمية البشرية، وتوفير الرعاية الصحية والإسكانية.

وفيما يتعلق بالمساعدات المالية الكويتية فهناك جملة من الأهداف التي تسعى الكويت إلى تحقيقها وهي(مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995، ص164):

- تأكيد انتماء الكويت العربي والإسلامي والإنساني وذلك من خلال عدم اقتران مساعداتها إلى الدول المختلفة بشروط سياسية.

- تأكيد التعاون الدولي بدعم مسيرة السلام ومسيرة التنمية الدولية من خلال منظمات الأمم المتحدة المختلفة.
- ترسيخ علاقات التعاون والمصالح والمتبادلة مع كافة البلدان الصديقة المتقدمة والنامية لتأكيد عدم انحيازها في العلاقات الدولية.
- مناصرة القضايا الإنسانية المعاصرة التي يتبناها العالم للارتقاء بالحضارة الإنسانية.
- الإسهام الفاعل في مواجهة المشكلات الطارئة التي تتعرض لها بالبلدان الصديقة خاصة تلك النائية عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول والفيضانات وغيرها.

هيمنت على السياسة الخارجية الكويتية منذ استقلالها عام 1961م ديناميكية الرغبة في لعب دور نشط في العالم الخارجي، خاصة على المستوى الإقليمي، مع الحفاظ على الحيادية التامة في ظل التقلبات والأزمات المستمرة التي يشهدها العالم العربي والشرق الأوسط وإقليم الخليط بسبب تنازع المصالح ولعبة موازين القوى، في ظل وجود فواعل إقليمية تمتلك من الإمكانيات المادية والجغرافية والبشرية ما يفوق الكويت (السعودية، العراق، إيران)، ذلك ما يدفع الكويت التعامل بسياسة حيادية مطلقة مع الأزمات والنزاعات التي يتسم بها الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وتبرز ملامح هذه السياسة أو الديناميكية في الملامح الآتية(أسيري، 1993، ص212):

1. أن السياسة الخارجية الكويتية ليست ذاتية الدفع أو ذاتية التأثير، وإنما هي خارجية التأثر والتوجه، أي أنها تعتمد على ردود الفعل وانعكاسات الأحداث الخارجية والعوامل والمتغيرات المحيطة أكثر من كونها فعلية أو تشكل عامل المبادأة في رسم السياسة الخارجية وتحديد الموقف.
2. أن سياسة الحياد التي تنتهجها الكويت ذلك لأن قدراتها الدفاعية عن نفسها ضد التهديدات الخارجية محدودة نسبياً وربما معدومة، فمهما حاولت الكويت امتلاك التقنيات العسكرية تبقى إمكانيات القوة ليها غير متكافئة مع خصومها أو إمكانيات دول الجوار على الأقل.
3. تمتلك الكويت أمور عديدة من بينها ثروة نفطية منحتها ميزة الثراء وإمكانية استثمار ثروتها النفطية والمالية في إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية وعلاقات تحالفية مع قوى إقليمية ودولية عديدة منذ استقلالها عام 1961م، فضلاً عن قيامها بدور الدول المانحة والوسيط السياسي، ولعب الدور الفكري والإعلامي في المنطقة الخليج والمنطقة العربية عموماً.
4. تركت التحديات التي واجهتها الكويت من جيرانها (إيران، العراق) بصماتها على سياستها الخارجية، فأحدثت راديكالية تقليدية في سياستها على الجبهتين الداخلية والخارجية،

واستمالت الكويت في سبيل التخلف من كل هذه التحديات والمخاوف كل الأصدقاء والحلفاء.

إن السياسة الكويتية الخارجية في مجملها تنطق من خصائص واقعها السياسي والعسكري، ومن مبادئها وقيمها الذاتية، وحمايةً للمصالح العربية والقيم الإسلامية، وتحقيقاً لمفهوم العدالة، بمعنى أن رسالة الدولة الإنسانية في إسهام فائض الدولة مع الدول العربية ودول العالم الثالث والأقل ثراء، ومهمة النظام السياسي هي استثمار عوائد البلاد المالية، وبذلك فيمكن القول أن جملة أهداف السياسة الخارجية الكويتية تعني استمرار تماسك الدولة من خلال ضمان وحدة البلاد واستقرارها الأمني وبقائها خارج الصراعات العربية – العربية والحفاظ على الذات الكويتية والتجانس الداخلي من خلال استيعاب الاختلاف والتناقضات المحلية(المرجع السابق، ص199).

ثانياً: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية

تتعدد الأدوات التي تستخدم في تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية، والتي يمكن حصرها في الأدوات التالية(العازمي، 2006، ص21-23):

1. الدبلوماسية: تتسم الدبلوماسية الكويتية منذ استقلال الكويت بنجاحها في بناء جسور التواصل والإخاء على اختلال الأيديولوجيات والتوجهات السياسية والأوضاع الاقتصادية، وتنطلق في سياستها من حيادها الإيجابي، ومن الوفرة الاقتصادية، ومضت دبلوماسيتها في مسارين متلازمين: العمل السياسي والدعم الاقتصادي عبر المؤسسات الكويتية المحلية أو الإقليمية التي للكويت وجود معتبر فيها، قد كانت الوساطة في السياسة الخارجية الكويتية والمساعي الحميدة هي السمة المميزة للسياسة الكويتية قبل الاحتلال العراقي أما بعده فأصبحت التحالف الاستراتيجية مع الدول العربية المؤيدة لها والقوى الدولية بهدف حماية أمن بلادها والحفاظ على استقلالها من تقلبات موازين القوى الإقليمية.
2. الأداة الاقتصادية: تؤمن الكويت بأهمية التكافل وتكامل القدرات والجهود كمبادئ إسلامية وإنسانية أساسية، ولذلك تدأب الكويت على استخدام فوائضها المالية للمشاركة في عملية التنمية العربية والإسلامية والدولية، وكانت الكويت من أوائل البلدان العربية تقديماً ومنحاً للمساعدات حتى في فترات الانحسار الاقتصادي، وإبان الغزو العراقي لها.
3. الأداة الإعلامية: بعد تحرير الكويت تنبهت الخارجية الكويتية إلى ضرورة تدعيم دور إعلامي كويتي خارجي يساهم في نشر وجهة النظر الكويتية والمواقف الرسمية والشعبية من بعض الحقائق التي رأت فيها تزييف مقصوداً من جانب العراق إبان وبعد انتهاء الغزو العراقي لها،

فبدأت وزارة الإعلام الكويتي بالتنسيق مع وزارة الخارجية في فتح مكاتب إعلامية متخصصة تابعة للسفارة بشكل مباشر وغيره مستقل يتبع وزارة الإعلام مع تنسيق متكامل مع السفارات(المرزوق، 2002، ص29).

تسعى الكويت مثلها مثل باقي الدول تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق مصالحها الذاتية أو الوطنية، في ظل حالة التغيرات المستمرة المحيطة بدولة الكويت المستوى الإقليمي أولاً، والدولي ثانياً وذلك والأهمية الاستراتيجية التي تمتلكها منطقة الخليج العربي لوجود في نفط بها على المستوى الدولي، ووفقاً لذلك فإن حالة الثبات في السياسة الخارجية مرتبطة بحالة الاستقرار والثبات في الإقليم، ذلك ما جعل السياسة الكويتية تمر بعدة مراحل في تطورها وتشكلها على كافة الصعد والمجالات السياسية والاقتصادية المحلية منها والدولية، وتلك هي السمة الدائمة للسياسة الخارجية لمختلف الأمم فهي في حالة تكوين وتغير نتيجة تفاعلها مع دول الإقليم ودول العالم.

- **المحور الثالث: مراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية**

خضعت دولة الكويت تحت الحكم البريطاني بفعل اتفاقية الحماية الموقعة مع بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر 23 يناير 1899م، وقد كانت بريطانيا تسيطر على الشؤون الخارجية وإدارتها للكويت خلال تلك الفترة حتى استقلال الكويت في 19 يونيو 1961م حيث تم إلغاء اتفاقية الحماية مع بريطانيا، وبدأت الكويت تدير شؤونها الخارجية وتتخذ قراراتها تجاه كافة الأنشطة السياسية وذلك قبل حصولها على الاستقلال الفعلي، وقد مرت سياسة الكويت الخارجية منذ حصولها على الاستقلال بعدة مراحل مختلفة وهي(أسيري، 2010، ص251-268):

المرحلة الأول: الدفاع عن الوطن والبقاء السياسي:

شهدت علاقة الكويت بالأطراف المحيطة بها خصوصاً العراق الكثير من مظاهر التوتر في مراحلها المختلفة، حيث أدى موقع الكويت الجغرافي المميز وثروتها النفطية إلى طمع العراق بها، ومحاولته السيطرة عليها، في ظل الضغط الملكي العراقي للوحدة مع العراق والأردن كرد فعل على الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا 1958م، وبعد انقلاب عبدالكريم قاسم على النظام الملكي في العراق (الملك فيصل الثاني) وانتهاء الضغط الملكي على الكويت، فتح الباب أمام مرحلة جديدة في العلاقات العراقية الكويتية المتوترة ظهرت ملامحها مع إعلان الكويت استقلالها في يونيو 1961م، مع إعلان الرئيس العراقي الأسبق عبدالكريم قاسم بأن الكويت جزء من العراق ويجب عودته إلى الأراضي العراقية، وأن معاهدة الحماية مع الانجليز التي وقعها الشيخ مبارك غير

شرعية، وقد استعانت الكويت بتطبيق الصداقة البريطانية والاستعانة بثمانية آلاف من جنودها، ودعم قواتها الجوية، ومن ثم استبدلت بقوات مصرية وسورية وأخرى سعودية وأردنية وسودانية وتونسية(Katzman, 1999, p.13-15).

لم تتوقف الدبلوماسية الكويتية في مواجهة الخطر العراقي إلى الاستعانة ببريطانيا ومن ثم الدول العربية، بل دأبت إلى فتح باب الدبلوماسية والسعي للانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية، فاستطاعت وبمساعدة ومساندة مصرية الحصول على عضوية جامعة الدول العربية في يوليو 1961م(النجار، 2000، ص64).

جدير بالذكر أن الدعم المصري للكويت قد جاء بعد زيارة رسمية قام الشيخ عبدالله السالم بتشكيل وفد رسمي برئاسة جابر الأحمد، وقد زار هذا الوفد مصر والأردن والسودان وليبيا وتونس والمغرب، وكانت مهمته تتمثل في شرح قضية استقلال الكويت وتهديدات العراق، وقد رفض الرئيس المصري الأسبق جمال عبدالناصر تهديدات العراق واتخذ خطوات لدعوة الدول العربية للمشاركة في إرسال قوات عربية لحماية الكويت(الخطيب، 2007، ص207).

أما وضعها الدولي فلم تستطع الكويت تحقيق انضمامها في الأمم المتحدة إلا عام 1936م بفعل الفيتو السوفيتي الرافض لانضمامها، وخلال تلك الفترة (1961-1963) استطاعت الكويت بفعل سياستها الخارجية الدؤوبة أن تفتح لها سفارات في أغلب الدول التي اعترفت باستقلالها كدولة، هذا النشاط السياسي والدبلوماسي سهل انضمامها إلى المؤسسات الدولية ونيل عضويتها في الأمم المتحدة(الشاهين، 2001، ص334).

وقد برز استخدام الأداة السياسية في هذه المرحلة مع بداية استخدام الأداة الاقتصادية للتأثير الخارجي، وذلك من خلال انتهاج دبلوماسية الدينار، كأداة لتحقيق أهداف الدولة السياسية، واستندت في خيارات مع الأزمة العراقية على حل عربي لخلاف عربي، وقد هيمن التهديد العراقي وطرق معالجته على السياسة الخارجية الكويتية خلال هذه المرحلة وعلى تحركاتها حتى انقضاء هذا التهديد مع منتصف عام 1963م، بعد انقلاب عبدالسلام عارف على عبد الكريم قاسم وإعدامه، واعتراف النظام العراقي الجديد بدولة الكويت في 4 أكتوبر 1963م(أسيري، 2010، ص200-201)، وذلك خلال زيارة رسمية قام بها وفد من الكويت برئاسة رئيس الوزراء الشيخ صباح السالم إلى العراق ووفد آخر في 10 أكتوبر 1936م، وتقديم قرض مالي لحكومة العراق بقيمة 30 مليون دينار كويتي(AL-Fayez, 1984, 9.209).

المرحلة الثانية: المرحلة البرغماتية والمنهاج العملي (1963 – 1979):

اتسمت السياسة الخارجية الكويتية بفعاليتها ونشاطها المتعدد، موظفة العديد من الأدوات والاستراتيجيات المالية والسياسية، حتى أصبحت دولة الكويت الدولة الغنية الكبرى، وهيمنت الأداة الاقتصادية في هذه المرحلة بالدرجة الأولى، ولعبت الكويت دور الدولة المانحة والمستثمرة والوسيط، وأصبحت الاستثمارات والمساعدات والقروض أكثر وسيلة فعالة في التأثير بمجريات الأحداث في المحيط العربي، لتصبح قوة حيوية فعالة للتقدم في المنطقة العربية والعالم الثالث(أسيري، 1993، ص103)(Tetreault, 1995, p31).

وقد استندت سياسة الكويت خلال هذه المرحلة إلى الوساطة والمشاركة والانضمام إلى الهيئات الدولية:

أولاً: الوساطة: لعبت خلال تلك الفترة دور الوسيط الذي يعتبر من أهم سمات سياسة الكويت الخارجية، خصوصًا خلال المرحلة الأولى التي أعقبت استقلال البلاد في عام 1961م، ففي منتصف الستينيات من القرن العشرين، قامت بالوساطة بين مصر والسعودية لحل الصراع الذي ظهر بين الدولتين في اليمن عام 1965م، كما استضافت الكويت في عام 1966م اجتماعات بين الأطراف المصرية والسعودية واليمنية، وفي نهاية الستينيات أسهمت الكويت بجهود وساطة لحل قضية مطالبة شاه إيران بالبحرين والتي انتهت بإجراء استفتاء شعبي واستقلال البحرين في عام 1971م، كما سعت الكويت إلى حل النزاع بين باكستان وبنغلاديش في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وشاركت الكويت في جهود تسوية الصراع المسلح الذي حدث بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر/أيلول 1970م، كما سعت إلى حلِّ النزاع بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي في عام 1972م(الخميس، 2018).

وخلال الحرب الأهلية في لبنان عام 1975م، كانت الكويت هي الطرف المقبول لدى كافة الأطراف المتنازعة في الساحة اللبنانية، والأمر نفسه ينطبق على حالة الخلاف السوري–العراقي، والخلاف السوري–الأردني، والخلاف بين السعودية واليمن الديمقراطي، أو بين السعودية والإمارات، وعلى الرغم من أن الكويت التزمت بقرار الجامعة العربية بقطع علاقاتها مع مصر عقب توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد، إلا أنها لم تمارس ضغوطًا اقتصادية أو تدخل في حرب إعلامية وسياسية مع نظام السادات في مصر؛ حيث تمتعت سياسة الكويت الخارجية خلال هذه المرحلة بهامش كبير من المناورة والمرونة السياسية(الحارث، 1981، ص16).

كان الهدف الرئيسي لدولة الكويت من توظيف الوساطة كأحد عناصر "القوة الناعمة" في سياستها الخارجية يهدف إلى تسويق اسمها في النظامين الإقليمي والدولي، إلى جانب تحقيق الاستقرار

والأمن في بيئتها الخارجية، حيث تقع في منطقة تتسم بعدم الاستقرار والنزاعات الطائفية، ومحاطة بدول إقليمية كبرى تتنافس لزيادة نفوذها في المنطقة، وتدرك الكويت في ظل صغر حجمها الجغرافي بأن النزاعات الإقليمية يمكن أن تنعكس بشكل سلبي على أمنها الداخلي، كما كان للوساطة هدف آخر تجلى في تكوين شبكة واسعة من العلاقات الدولية بما يخدم مصالح وأهداف سياسة الكويت الخارجية(أبو صليب، 2007، ص5).

ثانياً: المشاركة الدولية: فقد حرصت الكويت على المشاركة والانضمام لكل الهيئات الدولية، فقد انضمت في عام 1961م إلى (منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، اتحاد البريد العالمي، منظمة الطيران المدني، وغيرها من المنظمات)، وتم اختيارها كعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو من الهيئات الخمس العليا في الأمم المتحدة عامي 1967م و1969م، وانتخبت كعضو في مجلس الأمن الدولي خلال عامي 1978م و1979م، وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1969م وحليف لحلف الناتو من خارج الحلف، وعضو في منظمة الأوبك الدولية ومنظمات دولية أخرى كالعدل الدولية والمفوضية العليا للاجئين واليونسكو واليونيسيف والمنظمة السامية لحقوق الإنسان(الإبراهيمي، 1982، ص132).

لقد اتسمت السياسة الخارجية الكويتية خلال هذه الفترة بالحيادية، ومد جسور التواصل مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية على اختلاف تناقضاتها، فأقامت علاقات مع الاتحاد السوفيتي على الرغم من موقفه من قضية انضمام الكويت لمنظمة الأمم المتحدة بمجرد حصولها على الاعتراف الدولي، وكانت أول دولة خليجية تقيم علاقات معه في مطلع الستينيات من القرن العشرين، واعتمدت سياسة الحياد الإيجابي تجاه الاختلافات الأيديولوجية بين الشرق والغرب، فأقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول المعسكر الاشتراكي، ونأت بنفسها خلال حقبة الحرب الباردة عن الاستقطاب الدولي إلى الاحتفاظ بعلاقات متوازنة بين المعسكرين، بشكل لا يصل إلى حد القطيعة مع الشرق ولا التبعية مع الغرب، وفي ذلك يقول الشيخ صباح الأحمد أمير الكويت: "نحن لا نؤمن لا بيمين ولا بيسار، فهل من له علاقة مع الاتحاد السوفيتي أصبح يسارياً ومن له علاقة مع الولايات المتحدة أصبح يمينياً، لا، هناك نوع من المصالح، ونحن في الكويت علاقتنا جيدة مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، كما أن لنا علاقات جيدة أيضاً مع أوروبا والولايات المتحدة، ونسعى إلى التوازن في علاقتنا مع الدول، وبالتالي ومن هذا المنطلق فإننا قادرون على التحدث مع من تسميهم باليسار ومع من تسميهم باليمين، وسنستمر في علاقاتنا بصرف النظر عن الأسماء"(أبو صليب، 2015، ص107-108).

وقد أدت التغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط التي تمثلت في الثورة الإيرانية وسقوط حكم الشاه في إيران، والاحتلال السوفيتي لأفغانستان، وإعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن مصالحها في منطقة الخليج بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك القوة العسكرية، وقد سعت الكويت من جراء هذه التغيرات إلى الحفاظ على سياستها المتوازنة والحيادية، والالتزام بالاستقلالية وعدم التبعية للولايات المتحدة والغرب، ورفضت مبدأ كارتر وفكرة التدخل الأمريكي في المنطقة، وقد أشار وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد: "نحن لا نعتبر أنفسنا منطقة مصالح أمريكية أو سوفيتية، فبأي حق يدعي كارتر أن هذه المنطقة له؟، فنحن لا نعيش في شيكاغو أو ميامي، إننا في هذه المنطقة دول مستقلة، تحاول الحفاظ على سلطتها على أرضها، ولنا الحق الكامل بالتصويت في الأمم المتحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها(المرجع السابق، 2015، ص110-111).

تبنت الكويت في سياستها الخارجية النهج القومي، وأيدت مجمل القضايا العربية وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، ويرجع هذا الأمر – في جانب كبير منه – إلى تأثير أزمة قاسم (العراق) ومواقف الدول العربية المؤيدة للكويت وتجاهها، وكذلك تأثير القوميين العرب ودورهم الفاعل فيها(Katzman, 1999, p22-24).

لقد كانت السياسة القائمة على التوازنات والوساطات والحياد قد منحت الكويت وزناً سياسياً ثقيلاً على المستوى العربي، عززته بسياسة المساعدات الاقتصادية والإنمائية التي تعتمدها هذه الدولة، وبهذا فقد كانت الكويت ممثلة لدبلوماسية الوساطات العربية في كثير من الملفات، ومحطة هامة للاتصالات السياسية ونزع فتيل الأزمات المتصاعدة في عالم عربي مأزوم ومضطرب(المطيري، 2015، ص117).

المرحلة الثالثة: التذبذب وعدم الثبات

اتسمت هذه المرحلة بزيادة الاستقطاب السياسي الداخلي نتيجة الثورة الإسلامية في إيران والحرب العراقية الإيرانية، حيث أعادت هذه الأحداث ترتيب أولويات وتوجهات الكويت الخارجية، وبدأت سياسة الكويت الخارجية المركزية بالتغيير والتبدل في الأولويات المحلية والإقليمية، خاصة على صعيد مفهوم الأمن الداخلي والخليجي ومستوياته، والميل نحو الأنظمة العربية المعتدلة والوضع الراهن، وباتت الكويت حليفة العراق، وكانت إيران في زمن الشاه عامل حياد ضد الدول المجاورة للكويت، بيد أن الثورة قلبت التوجهات وبوصلة الأحداث لتنقلب إلى عامل تهديد مستمر، فوجدت الكويت نفسها معرضة ومكشوفة لضغوط إقليمية، وخلقت أحداث الثورة الإيرانية حالة من القلق

والشك داخل الكويت وتحولت إيران إلى مصدر للعدوى الدينية والثورية(العازمي، 2006، ص99-100)(أسيري، 2010، ص259).

وسعت الكويت إلى استيعاب التغيرات في المنطقة والاستمرار في سياستها الخارجية التي تقوم على الحياد والتوازن، ولم تتخذ موقفاً عدائياً تجاه النظام الجديد في إيران، فقد قام الشيخ صباح الأحمد بزيارة إيران في يوليو 1979م لتهنئة النظام الإسلامي الجديد، ووافقت الكويت على تزويد إيران بمنتجات النفط المكرر، ورفضت عندما كانت في مجلس الأمن التصويت على قرار المقاطعة الاقتصادية ضد طهران على إثر تداعيات أزمة الرهائن(أسيري، 1993، ص176-177)

لقد كان للتغيرات البنيوية في النظام السياسي الإيراني وانهيار نظام الشاه ووصول الثورة الإسلامية إلى الحكم أن انعكس على واقع الدبلوماسية الكويتية فانتقلت من الحياد الإيجابي فيما يتعلق بدول الجوار والتي بدأت منذ إعلان الاستقلال عام 1961م وحتى عام 1980م، إلى الانحياز التام ضد إيران، فوقفت مع دولتي العراق والسعودية في ثمانينيات القرن العشرين ضد إيران، وعملت على حماية أمنها القومي من خلال إنشاء منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، بناءاً على مبادرة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح عام 1981م(المطيري، 2017).

جدير بالذكر أن الكويت كانت ترفض كل الصيغ الوحدوية خوفاً من هيمنت الدول الكبرى المجاورة عليها، فقد رفضت حلف بغداد عام 1955م، ورفضت الانضمام للاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق عام 1958م، كما رفضت فكرة السعودية عام 1976م بتأسيس منظمة "للتعاون الأمني الإقليمي" تضم الدول الخليجية الستة"(إدريس، 2000، ص488)، لكن تغيرات التفاعلات والتحالفات الإقليمية في منطقة الخليج، ببدأ التحالف العراقي السعودية، وانتهاء التحالف السعودي الإيراني وبدأ الصراع الإقليمي بين دول الخليج وإيران، ودخول العراق في حرب وقائية ضد إيران لوضع حد للخطر والتهديد الثوري الإيراني من الانتقال إلى أراضي العراق والخليج، فقد كانت دعوة الكويت لتأسيس مجلس التعاون الخليج إدراكاً منها لأهمية التكامل بينها وبين دول الخليج العربية الأخرى(أبو صليب، 2015، ص114).

لم تستطع الدبلوماسية الكويتية الثبات على الحياد مع إيران، وقد كان لوقوف الكويت بجانب السعودية والعراق ضد النظام الإيراني بعد أن سعى النظام الإيراني الإسلامي الجديد إلى تصدير الثورة إلى دول الخليج، الأمر الذي أحدث مظاهرات شعبية شيعية واسعة مؤيدة للثورة الإيرانية في النظم الخليجية في البحرين والسعودية والعراق والكويت، حيث انطلقت مظاهرات في الكويت أمام السفارة الأمريكية مؤيدة للثورة الإيرانية ومنددة بالسياسة الأمريكية في المنطقة، فخلقت سياسات النظام الإيراني الجديد وخطابه السياسي الذي غلبت عليه نبرة الطائفية والمذهبية، ودعواته لتصدير

الثورة حالة من الاحتقان الطائفي في المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة، وهو ما اعتبرته دول الخليج والعراق تهديداً لأمنها القومي ودفع لاندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م(Gause, 2012, p.88).

وخلال الحرب العراقية الإيرانية، استطاعت الدبلوماسية الكويتية أن تدول الحرب خصوصاً فترة حرب الناقلات النفطية التي تعرضت فيها الناقلات الكويتية إلى القصف من النظام الإيراني من أجل وقف دعمها للعراق، وقد ساهمت الدبلوماسية الكويتية في تدويل الحرب موظفة تأثير سياستها الخارجية في هذه المرحلة وقدرتها على تحقيق التوازن في علاقتها مع القطبين الرئيسيين في النظام الدولي في تلك المرحلة(إدريس، 2000، ص488).

وجدير بالذكر أن خلال هذه الفترة كانت الكويت الدولة الخليجية الوحيدة من بين دول مجلس التعاون الخليجي لم يكن يتواجد على أراضيها أي قوات أجنبية قبل الاحتلال العراقي لها، وذلك لأن الكويت كانت منهج التوازن والحياد والالتزام بالخط القومي العربي، وترفض أي تواجد أجنبي في المناطق العربية، وأن تكون أراضيها ساحة للصراع والاستقطاب الدولي(Terrill, 2007, p.2).

وعلى الصعيد العربي بعيداً عن حالة الصراع الخليجي الإيراني، قامت الكويت بالوساطة بين اليمن الجنوبي وعُمان؛ حيث استطاعت أن تتوصل إلى اتفاق أنهى الأزمة بين الطرفين وتم توقيعه في دولة الكويت في أكتوبر/تشرين الأول 1982م، وتوسطت في حلِّ الأزمة التي ظهرت بين عُمان واليمن في عام 1984م، كما حاولت التوسط بين تركيا وبلغاريا في عام 1989م، لحل مشكلة الأقلية التركية في بلغاريا(الخميس، 2018)، كما لعبت الكويت دورًا مهمًّا في إعادة العلاقات التي قُطعت لأكثر من عام بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في عام 1982م(بيضون، 1982).

المرحلة الرابعة: مرحلة الغزو العراقي (التذبذب وعدم وضوح الرؤية 1990-1995م):

شكلت التهديدات العراقية للكويت السمة الرئيسية لبداية هذه المرحلة بدءاً من منتصف يوليو 1990م، سعياً من العراق للاستفادة المادية والسياسية والجغرافية من الكويت، اتبعت خلالها الكويت مبادئها في حل المشاكل الخارجية بالحوارات والتفاهم، وأعطت دوراً أكبر للروابط العربية، إما من خلال التدخلات الثنائية العربية أو عن طريق الجامعة العربية مباشرة(العصيمي، 1991، ص74-75).

كان الغزو العراقي للكويت كارثة كبرى، انعكست آثارها على تدمير الكويت، وأهم قطاعاتها الإنتاجية، القطاع النفطي، وتحتَّم على حكومة الكويت، أن تتحرك في اتجاهَين متوازَيين، تجسّم الأول في

إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتجسد الثاني في بناء القواعد الاجتماعية والنفسية للمواطن الكويتي، فضلاً عن انتهاجها سياسة خارجية وداخلية ودفاعية، توائم مرحلة ما بعد الحرب.

لقد كان الغزو العراقي للكويت ضربة للنظام الرسمي الكويتي، وأثبت ضعف قدراته الدفاعية الذاتية وعدم كفايتها لمواجهات أي تهديدات خارجية، إلى جانب أن هذه المرحلة شكلت مرحلة جديدة في الدبلوماسية الكويتية أدخلتها في حالة التيه مع مبادئها التي تتسم بالحياد، فقد كان للنجاح التحالف الدولي في تحرير الكويت أن ربط السياسة الكويتية مستقبلاً، فبدأت السياسة الكويتية بإعادة ترتيب أوراقها تدريجياً عن طريق ما يسمى ب(دول الضد)، تعتمد على مدى التأييد والتعاطف مع العراق في السابق، ومستوى مواقفها تجاه الكويت وقضاياها المحورية والأساسية(أسيري، 2010، ص265).

وأحدث الغزو العراقي صدمة عنيفة للكويت جعلها تتبنَّى العزلة الإقليمية وتركِّز بشكل كبير على كيفية الحفاظ على أمنها دون التدخل في النزاعات الإقليمية؛ حيث قامت الكويت بعد تحريرها بمراجعة شاملة لسياستها الخارجية نتيجة للغزو العراقي لها وما صاحبه وترتب عليه من انعكاسات وتأثيرات مهمة، أبرزها المواقف السلبية لبعض الأنظمة العربية، أدت إلى التقليل من تركيزها على البُعد الإقليمي العربي في مقابل التركيز على حماية أمنها الوطني بكل الوسائل المتاحة، وقد اختفى تقريبًا دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية، وذلك لفقدان الكويت لشرط التوازن والحياد للقيام بدور الوسيط؛ حيث أحدث الغزو العراقي للكويت انقسامًا عميقًا بين الدول العربية، وظهر في سياسة الكويت الخارجية مصطلح جديد هو "دول الضد"، وهي الدول التي لم يكن لها مواقف مؤيدة بشكل كامل للكويت خلال فترة الاحتلال العراقي لها، وهي: (الأردن، واليمن، والسودان، وتونس، وليبيا، والجزائر، وموريتانيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية)، وأصبحت الكويت في المرحلة التي أعقبت تحريرها طرفًا رئيسيًّا في الخلاف العربي، بعدما كانت تقف على الحياد وتحتفظ بعلاقات متوازنة مع جميع الدول العربية في الفترة التي سبقت الاحتلال العراقي لها في عام 1990م(أبو صليب، 2007، ص3).

ووفقاً لذلك، فقد دخلت الكويت في أزمة ذاتية حول هويتها وانتمائها القومي، فبدأت تظهر مطالبات بفك ارتباط الخليج بالأمة العربية وبنظامها الأمني، فأصبحت سياسة الكويت تتسم بالحذر والتشدد تجاه الدول العربية خصوصاً التي ساندت العراق، ودخلت الكويت في حالة من العزلة السياسية والانكفاء الذاتي، وكانت الكويت قد طالبت الدول التي ساندت العراق بالاعتذار الرسمي عن دعم العراق، لكن الضغوط الإقليمية والتحولات دفعت الكويت لتنازل مكتفية بالإدانة والاعتراف بقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالغزو العراقي للكويت، والمساهمة في حل أزمة الأسرى الكويتيين

المحتجزين لدى العراق، وأصبحت مسألة إعادة العلاقات مع دول الضد أزمة كويتية داخلية في ظل رفض شعبي وانقسام بين أطراف الصنع القرار(العنزي، 1996، ص244)(أسيري، 2010، ص266).

لقد اتسمت السياسة الخارجية الكويتية في هذه المرحلة بالانكفاء في علاقاتها مع الدول التي خذلتها ووقفت مع نظام الرئيس العراقي السابق (صدام حسين)، وقد عاقبت الكويت كل الدول والهيئات من خلال حرمانها من الامتيازات الاقتصادية والتنموية التي كانت تقدمها لها، ومقاطعتها سياسياً، قبل أن تعاود علاقتها معها، واهتمت دولة الكويت بتوقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية تضمن بموجبها الحماية من تكرار الغزو، كما توسعت دولة الكويت في افتتاح البعثات الدبلوماسية في مختلف الدول، ووصل عددها إلى 104 بعثات، بعد أن كان عددها في فترة الغزو العراقي 65 بعثة دبلوماسية فقط، وسعت إلى إقامة علاقات متوازنة القوى الإقليمية والدولية، مع اهتمام خاص بالمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية(الصفاري، 2018، ص4-5).

ومنذ أزمة 2 أغسطس 1990م، وحتى بعد مرحلة التحرير، تركزت السياسة الكويتية، في ثلاثة محددات رئيسية(عبدالعزيز، 2018):

أ. سياسة خارجية أحادية الهدف: ألقت الكويت بكل برامجها وأولوياتها، في مصلحة هدف التحرير وجندت ما أمكنها تجنيده، من أنواع الدعم، السياسي والعسكري والإعلامي، لتحقيق هذا الهدف.

ب. سياسة خارجية مدفوعة نحو البحث عن الحماية العسكرية: حرصت الحكومة الكويتية، وكذلك القوى السياسية الشعبية، خلال فترة الاحتلال، على استثمار كل ما يمكن استثماره في استرجاع الأرض المحتلة وتحريرها، صون أمنها الخارجي، فيما بعد، وإنْ على حساب بعض الثوابت، التي اهتمت الكويت بالاستناد إليها، قبْل وقوع كارثة الأزمة، بل قبِلت التنازل عن بعض صور الاستقلالية، في الرأي والموقف، ومن المؤكد، أن طبيعة الغزو وهول مفاجأته، واستحالة التخلص منه بجهود فردية، هي التي ولّدت هذا الاتجاه القسري، في السياسة الخارجية الكويتية، كضرورة ملحّة، لا بدّ منها.

ج. سياسة خارجية مكرهة: أسهم عامل الضرورة الملحّة في خلق حالة شبه عشوائية، لدى صناع القرار الخارجي في الكويت، دفعتهم إلى ترتيب أوراق السياسة الخارجية ترتيباً متسرع النفوذ، متخطياً جميع الدوائر، الإقليمية والخليجية، إلى الدوائر العالمية مباشرة، ولا سيما الأمريكية منها كمظلة وحيدة، لتحقيق الأمن وحمايته من الأخطار المحيطة به، إقليمياً.

بادرت الحكومة الكويتية إلى تنفيذ سلسلة من الترتيبات الدفاعية بعد التحرير، في إطار ثلاثة محاور خارجية: خليجية، وعربية، ودولية، ويمكن فهْم توجه السياسة الخارجية الكويتية، في ضوء هذه الترتيبات، من خلال ثلاثة أبعاد(المرجع السابق، 2018):

أ. البُعد الاستراتيجي: تمثل في الاتفاقيات الدفاعية امتداداً لخط التحالف الدولي، الذي قاد حرب التحرير ضد العراق، وانطلقت نواته من مجلس التعاون بقيادة المملكة العربية السعودية، وأكملت بُعده العربي كلٌّ من مصر وسورية(إعلان دمشق)، في حين اضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بالمهمة العسكرية، أما روسيا والصين فقد كفلتا نجاح المهمة السياسية، المتمثلة في إضفاء صبغة الشرعية الدولية على هذا التحالف، في إطار مجلس الأمن الدولي، وكان لصورة هذه الترتيبات الأمنية الإقليمية، والاتفاقيات الثنائية مع القوى الكبرى، قد خلق قوة ردع أمنية، ضد أي عدوان على الكويت، في المدى المنظور.

ب. البُعد السياسي: شكلت هذه الترتيبات قوة سياسية ضاغطة على النظام العراقي، للإذعان بشرعية قرارات مجلس الأمن الدولي، والجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي، في ما يخص استقلال الكويت وإقرار حدودها الدولية، البرية والبحرية، مع العراق، طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 833، في 27 مايو 1993م، وانتزاع الاعتراف الرسمي بذلك من العراق، وحل المشاكل العالقة بالغزو مثل قضية الرهائن والمفقودين الكويتيين، وقضية تعويضات الحرب، المستحقة لحكومة الكويت ومواطنيها؛ وإرجاع المسروقات الكويتية.

ج. البُعد العسكري: تمثل البُعد العسكري في إعداد البنية الدفاعية للجيش الكويتي وتطويرها، وفق برنامج متكامل، يغطي جوانب التأهيل البشري لفنون الحرب والقتال، ويعيد تسليحه بنُظُم حربية متطورة، وبخاصة وسائل الإنذار المبكر، والتكنولوجيا الحديثة، القادرة على مقاومة التفوق الكمي لأي تهديد عسكري، ومن شأن هذه الترتيبات، بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، أن تخلق نظاماً أمنياً إقليمياً، قادراً على مواجهة النزاعات المحدودة في منطقة الخليج.

المرحلة الخامسة: التأهيل والتجديد:

حققت الدبلوماسية الكويتية خلال الغزو العراقي للكويت وما بعدها نجاحاً كبيراً على المستويين الخليجي والدولي، وسجلت نجاحاً أقل على المستوى العربي، وكان لوقوف السعودية ومصر مع الكويت واعتمدها عليهم أن أعطى الدبلوماسية الكويتية قوة إضافية نظراً للثقل السياسي لهاتان الدولتان في المنطقة، كما اعتمدت الدبلوماسية الكويتية على الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب رئيس على المستوى الدولي، وبذلك فقد سجل للدبلوماسية الكويتية نجاحها في إدارة معركة التحرير

دبلوماسياً من خلال قدرتها على حشد المجتمع الدولي وراء قضية الكويت حتى تم تحريرها من الاحتلال العراقي، وهو نجاح كان ثمرة الدبلوماسية الكويتية في المراحل التي سبقت الغزو العراقي، والتي تمكنت من خلالها من تكوين شبكة واسعة من العلاقات الدولية والمصالح المشتركة، وبذلك شكل تحرير الكويت نقطة فاصلة في مسيرة سياسة الكويت الخارجية، بدأت معها الكويت تعيد حساباتها في ضوء التحالفات الإقليمية والتغيرات الدولية الجديدة خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقطب أوحد دولي(صحيفة أخبار الخليج، 2012).

بدأت الكويت في انتهاج سياسة ديناميكية جديدة مبنية على الواقعية مع فهم المتغيرات الدولية والضغوط الإقليمية، وبدأت في بناء سياسة تعاون وتوازن مع الأنظمة العربية مقبولة من قبل جميع الأطراف وأقل خطورة على الأمن الوطني الكويتي، نظراً لنظرة العديد من الدول العربية إلى الكويت كولاية أمريكية متميزة، واتسامها بدرجة عالية من الكبرياء تجاه العرب، ومع دخول الألفية الثالثة واندلاع الانتفاضة الأقصى الثانية عام 2000م، واحتلال دولة الاحتلال الصهيوني لمناطق الحكم الذاتي في غزة والضفة الغربية، في ظل تصاعد الضغوط العربية على الكويت لحل المشاكل العالقة بينها وبين العراق، واستجابة الكويت لهذه المطالب والضغوط العربية، عبر تغيير خطابها السياسي تجاه العراق وإبداء مرونة عالية فيه، مع اشتراطها بحل قضايا الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم واستعادة المسروقات من الوثائق والممتلكات الكويتية(أسيري، 2010، ص266-267).

وجاء التحالف الأمريكي البريطاني في حربه ضد العراق، لتعلن الكويت تأييدها للحرب وتفتح أراضيها وأجوائها الجوية لقوات الاحتلال الأمريكي البريطاني أثناء التحضير لاحتلال العراق، وقدمت الحكومة الكويتية المساعدة العسكرية والدعم اللوجستي، رغبة من النظام السياسي الكويتي في التخلص من النظام العراقي السابق(نظام صدام حسين)، وأبدت استيائها سياسياً واقتصادياً من كل الدول العربية التي رفضت فكرة الحرب كسوريا وتونس ولبنان وغيرها، وباحتلال العراق وسقوط النظام قدمت الكويت مساعدات إنسانية ومادية لمحافظات العراق خصوصاً المحافظات الجنوبية، ودعمت العراق في المحافل الدولية لاستعادة دورها المسلوب إقليمياً ودولياً منذ فرض العقوبات عليها عام 1991م، وقد كان لسقوط النظام العراقي أن استشعرت الحكومة الكويتية بأجهزتها الأمنية والدفاعية والشعب الكويتي بشكل عام بحالة من الاطمئنان النفسي(العازمي، 2006، ص19).

لكن ذلك الشعور لم يدم طويلاً مع جملة التغيرات التي تركتها الحرب الأمريكية على العراق وانهيار النظام العراق، وعدم استقراره، فقد بدأت الكويت تستشعر بحالة الخلل الاستراتيجي بعد سقوط نظام

صدام حسين، وتزايد المخاطر من احتمال اندلاع حرب أهلية وطائفية في العراق مع ما يشكله من مخاطر على الأمن الداخلي الكويتي، فأدركت الكويت أن البناء الأمني الذي كان سائداً في منطقة الخليج قبل الحرب لم يعد فعالاً ولا يمكن الركون إليه، فأعلن وزير الخارجية الكويتي السابق محمد الصباح أن التحفظ على الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية لم يعد لها وجود، وبادرت الكويت إلى عقد مؤتمر دولي لدول الناتو (26 دولة) ودول الخليج الست في ديسمبر 2006م، بالإضافة إلى أمين عام مجلس التعاون الخليجي (عبدالرحمن العطية) والأمين العام لحلف الناتو (جاكوب شيفر)، ووقعت خلال الكويت على ثلاثة اتفاقيات مع حلف الناتو تتعلف بالتعاون في مجال أمن المعلومات بين الكويت وحلف الناتو وأمن الحدود البرية والبحرية ومكافحة الإرهاب(المطيري، 2015، ص152-153).

عبر سلوك ونهج السياسة الخارجية الكويتية عبر مراحلها التاريخية عن سلوك سياسي ودبلوماسي اتصف بالرشد والنضج في التعامل مع المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية، ولم تكن مواقف الكويت ذات طابع انفعالي أو ردود أفعال سريعة، بل كانت الدبلوماسية الكويتية متزنة إلى أبعد مدى(المطيري، 2018).

فقد ساندت الكويت لبنان أثناء تعرضها للهجمات الإسرائيلية في مارس 2000م، حيث سارع وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد إلى زيارتها مؤكداً دعم حكومته للشعب اللبناني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ولم يقتصر الأمر على الدعم المعنوي فقط إذ حرص أمير الكويت على تقديم الدعم المادي لإعادة إعمار ما دمرته غارات الاحتلال الإسرائيلية، كما كان الشيخ صباح الأحمد هو صاحب الدعوة لإقامة مؤتمر وزراء الخارجية العرب في لبنان بهدف حشد وإبراز الدعم العربي للقضية وللعدوان، وعلى مستوى القضية الفلسطينية فقد كان أمير الكويت هو أول من أعلن موافقته على عقد قمة عربية طارئة لبحث الأوضاع المتصاعدة بالقدس في سبتمبر 2000م، وأرسل وزير الخارجية والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد ممثلاً لدولة الكويت لحضور اجتماعات القمة في أكتوبر 2000م، هذا بالإضافة إلى الدعم المادي الكبير الذي قدمه الأمير ومجلس الوزراء الكويتي للانتفاضة الفلسطينية، كما تكاثفت العلاقات الكويتية مع جمهورية مصر وذلك لاعتبارات ثلاثة(صحيفة البيان، 2001):

الأول: محورية الدور المصري في كافة القضايا ذات الاهتمام العربي المشترك.

الثاني: الدور الأساسي الذي لعبته مصر عام 1991م حين تحركت جيوشها لطرد القوات العراقية من الكويت غير مكتفية بمبادرات التنديد أو المساومات السياسية وكذلك دورها الذي مارسته في إدارة الملف العراقي على المستوى العربي.

الثالث: التقارب مع مصر يعد مطلباً شعبياً نظراً لمتانة العلاقات على كافة المستويات بين الطرفين شعبياً ورسمياً واجتماعياً واقتصادياً وعلمياً.

وقد تضاربت مواقف الكويت تجاه الثورات العربية التي شكلت مفاجئة لصناع القرار الكويتي، ففي بداية الثورة المصرية وقفت الكويت موقف المتابع للأحداث ولم يصدر أي تصريح مؤيد إلا بعد إعلان الرئيس المصري السابق حسني مبارك تنحيه، لتعلن الكويت رسميا أول موقف لها من خلال تصريح لوزير الخارجية الكويتي السابق الشيخ محمد الصباح، أكد فيه موقف بلاده المؤيد لخيارات الشعب المصري مع الإشادة بدور الجيش المسؤول في الانتقال السلمي للسلطة، في حين تعاملت الكويت مع أحداث البحرين وكأنه حدث محلي، وكان الانقسام الأول لقرار الحكومة حول إرسال كتيبة للانضمام إلى قوات «درع الجزيرة»، وزاد من ذلك تصاعد حدة الأزمة بين فريقي المعارضة والموالاة داخل البرلمان إلى درجة حدت بمجموعة من النواب، يقودهم السلفي محمد هايف، إلى تقديم استجواب بحق رئيس مجلس الوزراء السابق، الشيخ ناصر المحمد، على خلفية تردد الحكومة بإرسال قوة عسكرية من الجيش الكويتي تسهم بالحفاظ على أمن البحرين وحدودها، أما الأزمة السورية فقد وقفت الكويت في البداية موقف الحياد(عيسى، 2012).

وما لبثت أن اتبعت الكويت سياسة دول مجلس التعاون تجاه الأزمة السورية، فقد سحبت الكويت سفيرها من سوريا مع دول مجلس التعاون الخليجي في 7 فبراير 2012م وطردت السفير السوري من الكويت بسبب تعنت النظام السوري وعدم تجاوبه لمتطلبات الخطة العربية، كما أقر مجلس الأمة الكويتي في الأول من مارس 2012م قراراً غير ملزم يدعو الحكومة الكويتية إلى تسليح المعارضة السورية وقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل مع دمشق، وقد اعترف مجلس الأمة الكويتي بالمجلس الوطني السوري كممثل وحيد وشرعي للشعب السوري وأعلنت الحكومة الكويتية إنها ستبحث في التوصية قبل اتخاذ قرار نهائي في هذا الشأن(عبدالقادر، 2012، ص54).

كما سجلت السياسة الخارجية الكويتية مواقف مبدأيه إزاء ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في غزة من خلال دورها الفاعل في مجلس الأمن وذلك على خلاف الكثير من المواقف العربية والاسلامية المترددة، وسبق ذلك موقف دبلوماسي مشهود للكويت في مجلس الأمن بشأن ما يتعرض له الشعب السوري في الغوطة الشرقية من أوضاع انسانية صعبة(المطيري، 2018).

وتضطلع الدبلوماسية الكويتية بدور محوري في تسوية الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ظهر الموقف الكويتي ثابتا متوازنا منطلقا من الحرص على الحفاظ على الكيان الخليجي ومنظومة مجلس التعاون ولم ينساق وراء أي موقف انفعالي مع أي طرف بل اتخذت الكويت موقف الحياد وانتهجت دور الوساطة لرأب الصدع، وقد استطاعت الدبلوماسية الكويتية أن تحد

من تداعيات الخلافات بين بعض الدول الخليجية، وتكللت جهودها بحل أزمة سحب سفراء كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة ومملكة البحرين من دولة قطر عام 2013م، وعودتهم إليها عام 2014م؛ وفي ظل جهودها الحثيثة والمستمرة لرأب الخلاف الخليجي حصلت الكويت على مقعد في مجلس الأمن وترأست مجلس الأمن الدولي في فبراير 2018م، وتستمر عضويتها غير الدائمة حتى 31 ديسمبر 2019م(الصفاري، 2018).

وتمثل دولة الكويت المجموعة العربية بمجلس الأمن الدولي، في مرحلة حرجة تمر بها دول المنطقة العربية، وتعاني بعض دولها من صراعات تهدد كيانها السياسي الموحد، وقد تسببت الحروب فيها بتفتيت النسيج الاجتماعي، وأضعفت فرص العيش المشترك، وتحتاج إلى سنوات لمعالجة الآثار الاجتماعية، وإعادة بناء ما دمرته الحروب، وهو ما يلقي على عاتق الدبلوماسية الكويتية خلال عضويتها في مجلس الأمن الدولي على مدى العامين القادمين، الكثير من المسؤوليات والتحديات والآمال في مساهمتها في التوصل إلى تسويات سياسية تعيد الاستقرار إلى الدول العربية التي تشهد صراعات، وقد تكللت الجهود الكويتية خلال رئاستها لمجلس الأمن الدولي في فبراير بالموافقة على المشروع الذي تقدمت به مع دولة السويد، والذي تضمن هدنة لمدة شهر في سوريا(المرجع السابق، ص2).

وخلال العقد الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين، سجلت السياسة الخارجية الكويتية تفوقاً على العديد من الدول العظمى والديمقراطية، فقد حققت سياسة خارجية (صفر توتر خارجي) و(صفر أعداء) بامتياز، ويمكن تصنيفها على أنها البلد العربي الوحيد وضمن ترتيب الدول الأُوَلى في العالم الذي لم يسجل أزمة ديبلوماسية خارجية ولم تقطع علاقاتها ديبلوماسياً مع أي بلد في العالم باستثناء علاقتها مع النظام السوري في إطار موقف خليجي وعربي ودولي مندد بأحداث العنف والقتل التي طالت الشعب السوري الذي انتفض ضد الرئيس بشار الأسد مطالباً بتغيير النظام، وتمكنت الديبلوماسية الكويتية من تحقيق (صفر توتر) و(صفر أعداء خارجيين)، وأكثر بلد عربي له تحالفات خارجية ايجابية مع مختلف أنظمة دول العالم، وبالتالي تعتبر الكويت في مقدمة الدول التي اكتسبت أكثر أصدقاء خارجيين مع تحييد اي احتمال لوجود خصوم، وتقع الكويت في مقدمة الدول في العالم على مستوى تحقيق السلام العالمي وتحييد الخصوم مع كل أقطار العالم حسب الموقع الجغرافي والجيوسياسي رغم موقعها في رقعة جيوسياسية متوترة جدا لم تنجرف سياستها الى الوقوع في علاقة توتر – مباشرة – مع أي طرف خارجي أو دولة تقع في مجالها الإقليمي(المرزوقي، 2015).

نخلص القول إلى أن، السياسة الخارجية الكويتية استمرت متسمة بالحياد والتوازن والثبات والاستقرار، والسعي الدؤوب تجاه التصالحية وتجميع الفرقاء، فمع كل أزمة بين الدول العربية عامة والخليجية خاصة، تبقى الكويت على الحياد، لتجمع الفرقاء وتزيل الخلاف وتتم التصالح، وذلك نابع من إحساسها بالمسؤولية والامتنان تجاه محيطها العربي والخليجي.

الخلاصة

مرت السياسة الخارجية الكويتية بجملة من المراحل التي ساهمت في تطورها وتقدمها مواكبة لجملة التغيرات الإقليمية والدولية المحيطة بدولة الكويت، ففي أولى مراحلها خصوصاً في مرحلة ما بعد الاستقلال الكويتي اتسمت السياسة الكويتية بالحيادية التامة والعلاقات المتسمة بخطوة واحدة من الجميع، وعدم دخولها في أي تحالفات إقليمية ودولية تصنفها ضمن دائرة معينة تفادياً لأي خلافات أو مصادمات إقليمية أو دولية في ظل وجود أمران وضعتهما الكويت صوب عينيها في تحديد وتنفيذ سياستها الخارجية وهما:

أولاً: وقوع الكويت بين قوى إقليمية فاعلة بينها صراعات وتحالفات متغيرة وهي المملكة العربية السعودية والعراق إيران.

ثانياً: الواقع الكويتي الداخلي من حيت ضآلة عدد سكانها، وصغر مساحتها الجغرافية ومحدودية ثرواته النفطية مقارنة بالدول الإقليمية الفاعلة السابقة الذكر.

وبذلك فقد ساهم هذان العاملان في توجيه السياسة الخارجية الكويتية بحيث أصبحت السياسة الخارجية الكويتية تخضع للتغيرات والإملاءات في التطورات الإقليمية والدولية أكثر من كونها تغيرات ذاتية بناءاً على رغبات الدولة.

ولهذا فقد كان الحفاظ على تماسك وحدة الكويت والحفاظ على أمنها وسلامة سكانها هو أهم الأهداف الخارجية التي سعت الكويت إلى تحقيقها في مجمل سياستها الخارجية، وذلك يتطلب تعاونها مع كافة القوى الإقليمية والعربية والدولية بشكل حيادي، ولعب دور أكبر على المستوى الدولي من بوابة كسب الأصدقاء والحلفاء، وتصفير المشكلات، والوقوف على الحياد من جميع الأطراف وجميع المعادلات.

مراجع الدراسة

- إبراهيم دايخة: أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، (جامعة الحاج لخضر- باتنة: رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

- أحمد الخطيب: الكويت من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي، إشراف: غانم النجار، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2007م).
- أحمد الدويهيس: سياسة الكويت الخارجية 1961 – 1991م، (الجامعة الأردنية: رسالة ماجستير غير منشورة، 1992م).
- أحمد الدويهيس: سياسة الكويت الخارجية العوامل والأهداف والوسائل، (مركز القبس للمعلومات والدراسات: مجلة المركز، العدد 47، فبراير 1998م).
- أحمد عيسى: الكويت: الربيع العربي كشف عن تسلسل السياسيين، (جريدة الشرق الأوسط: العدد 12099، 13 يناير 2012م).
- استقلال العازمي: السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 1990–2004م، (الجامعة الأردنية: رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م).
- إسماعيل مقلد: العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، الطبعة الرابعة، 2010م).
- أشرف عبدالقادر: الموقف الخليجي تجاه الثورة في سوريا: الأبعاد والدلالات والخيارات المتاحة، (مجلة أراء حول الخليج: العدد 91، 2 أبريل 2012م).
- آمال الحواسني: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018م).
- آمال الحواسني: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018م).
- بطرس غالي، وآخرون: المدخل إلى علم السياسة، الطبعة السابعة، (القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1984م).
- حسان الخميس: الكويت ورؤيتها للسياسة الخارجية، (صحيفة القبس الكويتية: العدد 16307، 25 أكتوبر 2018م).
- حسن الإبراهيمي: الدول الصغيرة والنظام الدولي: دولة الكويت والخليج، (لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982م).
- حسن سيد سليمان: المدخل للعلوم السياسية، (الخرطوم: منشورات جامعة أفريقيا العالمية، 2010م).
- خليل بيضون: أكبر انتصار دبلوماسي لسياسة الكويت الخارجية، (صحيفة الأنباء الكويتية: العدد 3466، 5 يناير 1982م).

- روبرت كانتور: السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، (الأردن: مكتب الكتب الأردني، 1989م).
- ريا قحطان الحمداني: الإسلاموفوبيا وجماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2010م).
- سرور المطيري: تغير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالته، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015م).
- سليمان الشاهين: الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة، (الكويت: الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، 2001م).
- سليمان نصرات: القوة الوطنية والأمن القومي، (عمان: المؤسسة الدولية للتوزيع والنشر، 1995م).
- صحيفة أخبار الخليج: السياسة الخارجية الكويتية .. ماض مضى ومستقبل واعد، (صحيفة أخبار الخليج: العدد 12400، 5 مارس 2012م).
- صحيفة البيان: مقومات الفعالية على مداراتها الثلاثة ملامح التغيير في سياسة الكويت الخارجية، (صحيفة البيان الإماراتية: 31 يناير 2001م).
- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة: المدخل إلى علم العلاقات الدولية، (الخرطوم: مطبعة جي تاون، 2006م).
- طلال المرزوق: المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية: دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت، (الجامعة الأردنية: رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م).
- عبد الرضا أسيري: النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، الطبعة التاسعة، (الكويت: مطابع الوطن، 2010م).
- عبدالرضا أسيري: الكويت في السياسة الدولية المعاصرة إنجازات وإخفاقات وتحديات، الطبعة الثانية، (الكويت: مطابع القبس التجارية، 1993م).
- عبدالله العنزي: أمن الخليج العربي: دراسة في الأسباب والمعطيات، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83، 1996م).
- علي الهقيش: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي (2001-2011)، (جامعة الشرق الأوسط – الأردن: رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م).
- عماد المرزوقي: السياسة الخارجية الكويتية .. صفر أعداء، (جريدة الرأي الكويتية: العدد 12995، 29 يناير 2015م).

- غانم النجار: مدخل للتطور السياسي في الكويت، الطبعة الثالثة، (الكويت: دار قطاس للنشر، 2000م).
- فيصل أبو صليب: المراحل الرئيسية في تطور سياسة الكويت الخارجية، (جامعة الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 43، العدد 4، 2015م).
- فيصل أبو صليب: الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة أزمات فريدة، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، يونيو حزيران 2007م).
- فيصل أبو صليب: الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة أزمات فريدة، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، يونيو حزيران 2007م).
- مازن الرمضاني: السياسة الخارجية، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991م).
- مازن الغرايبة: الدور في السياسة الخارجية: إطار تحليلي مفتوح، (الأردن: جامعة العلوم التطبيقية، 1998م).
- محمد أحمد أبو غنيم: دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، (أكاديمية الإدارة السياسية – غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م).
- محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م).
- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998م).
- محمد العصيمي: الكويت، تاريخ، أحداث، تحرير، وثائق، أشعار، (الكويت: ب.ن، 1991م).
- محمد ربيع: النظام السياسي في دولة الكويت، (الكويت: جامعة الكويت، 2005م).
- مركز البحوث والدراسات الكويتية: الكويت والتنمية الاجتماعية قيادة وتخطيط ومشاركة شعبية وتوجه إنساني، (الكويت: وزارة التخطيط، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995م).
- مطهر الصفاري: الدبلوماسية الكويتية المقومات والأدوار، (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات: مجلة أوراق سياسية، أكتوبر 2018م).
- ناصر المطيري: التوازن في السياسة الخارجية الكويتية، (جريدة النهار الكويتية: العدد 3395، 4 يونيو 2018م).

- ناصر المطيري: التوازن في السياسة الخارجية الكويتية، (جريدة النهار الكويتية: العدد 3395، 4 يونيو 2018م).

- ناصر المطيري: الكويت دولة الحياد الإيجابي، (جريدة النهار الكويتية: العدد 3098، 14 يونيو 2017م).
- وليد الحارث: أضواء على الدبلوماسية الكويتية، (مجلة الأفق: العدد 14، أكتوبر 1981م).
- خالد عبدالعزيز: الأوضاع الدولية والإقليمية العربية بعد عاصفة الصحراء حتى نهاية عام 1991م، (مجلة مقاتل من الصحراء، 8 فبراير 2018م).

(http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/29/sec043.htm, 02.12.2018)

- John Baylis, steven smith: the globalization of world politics, an introduction to international relation, (New York: Oxford University of Press second edition, 2004).
- Gregory Gause: The International Relation of the Persian Gulf, (London: Cambridge University Press, 2012).
- Andrew Terrill: Kuwait national security and the US Kuwait Strategic Relationship after Saddam, (Virginia: Strategic Studies Institute, September 2007).

ABDULAZIZ AL-Fayez: The National Security of Kuwait: External and Internal Dimensions, (university of Massachusetts: P.H.D Dissertation, 1984).

Mary Tetreault: The Kuwait petroleum corporation and the economics of the new world order, (USA: Westport, Quorum Books, 1995).

Kenneth Katzman: Kuwait: Security, Reform, and US Policy, (U.S.A: Congressional Research Service 1999)